http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1346) السنة السادسة - السبت (18) تشرين الاول 2008

الأمن الغذائي العربي والفجوة الإنتاجية

تفرض التغيرات الاقتصادية العالمية المصاحبة للعولمة العديد من التحديات التي تمس قضايا أمنية وسياسية واقتصادية للدول، ومن هذه التحديات قضية الأمن الغذائي والفجوة الغذائية التي يمكن تعريفها بأنها الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع الغذائية، كما يمكن تعريف تطورات الفجوة بأنها محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الإنتاج.

عمان/ خاص

تشير الأرقام الواردة من دائرة الإحصاءات العامة والمصادر الأخرى إلى أن العالم العربي يعاني مشكلة الفجوة الغذائية التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي في العالم العربي إلى ما بين ١,٥٪ و٢,٥٪ سنوياً، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يتراوح بين ٤٪ و٥٪ سنوياً، وحيث أن الطلب على المواد الغذائية في ارتفاع مستمر فقد انعكس ذلك على قيمة الواردات الغذائية والزراعية التي وصلت في عام ٢٠٠٤ إلى ٢١,٧ مليار دولار للسلع الزراعية، ونحو ١٨,٣ مليار دولار للسلع الغذائية. وتتصدر الحبوب والألبان والسكر والزيت قائمة الواردات الزراعية العربية بقيمة ٤ مليارات و٢,١ مليار و١,٣٨ مليار و١,٣٣ مليار دولار على التوالي، في حين تصدر الخضراوات والفاكهة والأسماك التي يتمتع الوطن العربي في إنتاجها بميزة نسبية.

يعد قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في العالم العربي السبب الرئيس للفجوة التي نشأت نتيجة للطلب المتزايد الناتج عن الزيادة السكانية التي يشهدها العالم العربي في ضوء تناقص الموارد وهو الأمر الذي يؤدي إلى استيراد الدول العربية بما قيمته ٢٠ مليار دولار سنوياً سلعاً غذائية من الدول الأجنبية حيث تشكل ١٦٪ من قيمة الواردات العربية بشكل عام الأمر الذي يعكس سوء وضع الأمن الغذائي العربي في الوقت الحالي حيث يتراوح حجم الفجوة الغذائية بين ٥٠٪ في الحبوب و٣٠٪ في اللحوم والألبان، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تحول الدول العربية إلى قوى شرائية هائلة مما يمثل استنزافاً لمواردها المالية يظهر كعجز في موازينها التجارية.

أسباب الفجوة الغذائية العربية:

١- ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم، الأمر الذي أدى إلى تضاعف عدد سكان العالم العربي خلال ربع قرن، حيث بلغ عدد السكان عام ٢٠٠٥ نحو ٣٠٣ ملايين نسمة.

٢- انخفاض متوسط دخل الفرد وتباين توزيع الدخل في العالم العربي سواء داخل الدولة الواحدة أو على المستوى القطري.

٣- سيادة النمط الاستهلاكي في العالم العربي وهو نمط يمثل فيه الغذاء المادة الاستهلاكية الرئيسة، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه أي زيادة في الدخل إلى الطلب على الغذاء أكثر من أي سلعة أخرى.

٤- الفقر المائي في الدول العربية الذي ينعكس على القدرة الإنتاجية.

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول بأن قضية الأمن الغذائي العربي تمثل أحد أهم عناصر الأمن القومي الرئيسة نظراً لما تحمله من أبعاد سياسية وأمنية يمكن استغلالها من قبل الدول المصدرة للغذاء. أما عن الوضع الغذائي في الأردن، فهناك فجوة كبيرة بين الإنتاج المحلي من الأغذية وكمية الغذاء المستهلك إذ يعتمد الأردن على المستوردات من الغذاء لتأمين الكمية المطلوبة، وقد بلغت مستوردات الأردن ٣٢٤٩ ألف طن من الأغذية في عام ٢٠٠٦، وبلغت الصادرات ٨٠٧ آلاف طن في نفس العام، وتبين الأرقام أن نسب الاكتفاء الذاتي منخفضة جداً، كما تشير الأرقام إلى أن كمية الغذاء المتاح للاستهلاك في المملكة لعام ٢٠٠٦ كانت ٣٣٦٤ ألف طن.

من الواقع الاقتصادي

هل بالإمكان عودة مزارع الدولة؟

محمد شريف أبو ميسم

اذا كنا نسير باتجاه نظام اقتصاد السوق، وملزمين بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي يتصدرها الغاء دعم الدولة للمفاصل الاقتصادية في واقع اقتصادي متهالك.. فان دعم الدولة الحالي للقطاعات الحقيقية يعد مطلبا في غاية الأهمية لانتشال هذه القطاعات من حالة التردي التي ورثتها ومازالت تعيش فيها.. ودعم الدولة للقطاع الزراعي تمثل في فعاليات عديدة.. يأتي في مقدمتها المبادرة الزراعية التي تقدم بها رئيس الوزراء وقد غطت المبادرة جميع الأغراض الزراعية بما فيها التي تؤسس لواقع زراعي متطور أو تلك التي لها مساس غير مباشر بالقطاع الزراعي.. بيد انها ربما أغفلت الاهتمام وبشكل مباشر بمزارع الدولة التي كانت قد استؤجرت من قبل القطاع الخاص بأسعار رمزية تكاد اليوم لاتذكر أمام معدلات التضخم السعري، وتعرضت فيما بعد للنهب والسرقة أو الاهمال – بعد أن توقف العمل بها جراء أعمال العنف،.. وعدت هذه المشاريع من ضمن مشاريع الدولة المتضررة – وهي في واقع الحال قد ألغيت من على أرض الواقع – على الرغم من ان بعضها كان يعمل حتى بداية عام ٢٠٠٦ مثل مزرعة البيوت الزجاجية في الراشدية التي تضم المزرعة التي أنشأتها الشركة البلغارية، ومزرعة أخرى أنشأتها شركة ايطالية وكانت تعمل بها أكثر من ٢٠٠ عائلة.. والسؤال هو لماذا لا يتم اعادة اعمار هذه المزرعة أو غيرها من المزارع التي كانت تغطي السوق المحلية بمنتجاتها؟.. ولمصلحة من استمرار توقف هذه المزارع؟ .. فالمستأجرون وبحسب ما يدعون- غير مسؤولين عما أصابها من أضرار على اعتبار ان هذه المزارع تعرضت للتخريب والنهب خلال الأعمال العسكرية أو أعمال العنف التي شهدتها المناطق المقامة بها تلك المزارع.. والجهات المعنية تتحرك وفق سياسة يراد بها التأسيس لاقتصاد حر فجاء دعم الدولة للقطاع الزراعي الخاص منقطع النظير.. وهذا أمر ايجابي جدا ولكن ماذا بخصوص مزارع الدولة؟ ومن سيعيد تأهيلها؟ هذه المزارع التي تشكل ثقلا كبير في قاعدة الانتاج الزراعي لم تشمل بالمبادرة الزراعية وعلى مايبدو لأن عائديتها للدولة، والدولة هنا هي التي تقدم الدعم للقطاع الزراعي فلماذا تتجاهل هذه المشاريع؟ هل من المطلوب أن تباع مواقع هذه المشاريع للمستأجرين حتى يتم دعمها بمبالغ عملاقة لا يستوفى عنها أية فائدة بعد أن تم الغاء حتى نسبة رسم الخدمة البالغة ٢٪، فهل المطلوب دعم الاقتصاد الوطني؟ أم دعم القطاع الخاص فقط؟.. ان التأسيس لأرضية صالحة لقيام نظام اقتصاد السوق لا يعني على الاطلاق اهمال مشاريع القطاع العام، ولا يعني على الاطلاق أيضا الدعم المطلق عبر اطلاق القروض والمنح المالية في الوقت الذي تحرم منه مشاريع الدولة الصغيرة والمتوسطة.. فالتأسيس لأرضية صلبة لقيام نظام اقتصاد السوق يرتكز على حزمة فاعلة من التشريعات القانونية وهذه التشريعات هي التي تؤسس لمناخ اقتصادي حر لا يتقاطع مع مصلحة الفرد والجماعة، وتكريس اهمال مشاريع الدولة بموازات دعم مشاريع القطاع الخاص لا يعني على الاطلاق، التأسيس لمناخ اقتصادي صحي.

> فهل المطلوب دعم الاقتصاد الوطني؟ أم دعم القطاع الخاص فقط؟.. ان التأسيس لأرضية صالحة لقيام نظام اقتصاد السوق لا يعني على الاطلاق اهمال مشاريع القطاع العام، ولا يعني على الاطلاق أيضا الدعم المطلق عبر اطلاق القروض والمنح المالية في الوقت الذي تحرم منه مشاريع الدولة الصغيرة والمتوسطة..

على هامش اجتماعات البنك الدولي..

وزير المالية يلتقي نظيره اللبناني

بغداد / المدى

على هامش مشاركة وزير المالية باقر جبر الزبيدي في اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في واشنطن التقى وزير المالية اللبناني محمد شطح . جاء ذلك في بيان صادر عن المكتب الاعلامي في وزارة المالية الذي أشار الى أبرز ما دار خلال اللقاء بعد استعراض العلاقات الاقتصادية بين العراق ولبنان ومتابعة القضايا التي تم بحثها أثناء زيارة رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة إلى العراق ومن بينها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي التي أكملها وفد وزارة المالية العراقية أثناء الزيارة الأخيرة في أيلول ٢٠٠٨ إلى لبنان حيث تم الاتفاق مع الجانب اللبناني على جميع بنودها ومن المؤمل التوقيع عليها في بغداد أو بيروت .

وأضاف البيان الذي حصلت المدى على نسخة منه : تعزيزا للتعاون بين البلدين الشقيقين تم استعراض مسودة اتفاقية ضمان الاستثمار التي لازالت قيد الدراسة ومن المؤمل استكمال انجاز مسودتها . قريبا» لغرض تحديد موعد مناقشتها من قبل الجانبين للاتفاق على بنودها والتوقيع عليها .

ومن جهته أشاد وزير المالية اللبناني بالتعاون المثمر مع وزارة المالية العراقية وخصوصا» جهود وزير المالية التي أثمرت في إيجاد آلية للتعاون المثمر بين الوزارتين في جميع المجالات مشيرا» إلى أهمية التعاون في المجال المصرفي وان للعراق ودائع لدى البنوك اللبنانية التي أثبتت رصانتها في حماية الأموال العراقية وفي نية العراق توسيع هذه العلاقة والاستفادة من القطاع المصرفي اللبناني في تجارته الخارجية والخبرة المصرفية التي يتمتع بها .. من جانب آخر التقى وزير المالية المستشارين القانونيين لوزارة المالية والبنك المركزي العراقي بحضور د. سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي العراقي ود. فاضل جواد المستشار القانوني لرئيس الوزراء .

وجرى خلال اللقاء الذي دام أكثر من ثلاث ساعات في واشنطن مناقشة موضوع توفير الحماية لأحتياطات البنك المركزي وارصدة الحكومة العراقية المسجل في صندوق تنمية العراق والية تنويع استثمار هذه الاحتياطيات.كما جرى استعراض موضوع تأثير الدعاوى المقامة في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل المواطنين الأمريكان المتضررين من إجراءات النظام السابق وسبل معالجتها قانونيا» وحجم المطالبات والدعاوى التي صدرت بها قرارات قضائية ضد البنك المركزي العراقي ومصرفي الرافدين والرشيد وتأثير هذه الدعاوى على موجودات العراق وعلى كيفية التعامل معها وقد قدم المستشارين القانونيين جدولا» بهذه المطالبات التي يمكن حصرها حتى الآن وكيفية التعامل معها والية تسديد بعض مستحقات الدول التي تم التوقيع معها على اتفاقيات ثنائية لتسوية ديونها والتي تستحق الدفع عام ٢٠٠٩ وتم الاتفاق على الآليات المقترحة بذلك.

ارتفاع الطلب على الدولار في مزاد البنك المركزي

بغداد/ المدى

أوضحت النشرة الصادرة عن البنك المركزي يوم الخميس الماضي ان حجم الطلب تجاوز ١٥٣ مليون دولار مقابل اكثر من ١٤٤ مليون دولار تم بيعها في الجلسة السابقة. حيث ارتفع الطلب على شراء الدولار فبلغ الحجم الكلي للطلب ١٥٣ مليونا و٢٤٥ ألف دولار توزع بواقع ٣٧ مليونا و٦٤٠ الف دولار نقدا غطاها البنك بسعر صرف بلغ ١١٨١ دينارا للدولار الواحد.

وبينت النشرة ان قيمة الحوالات خارج البلد بلغت ١١٥ مليونا و٦٠٥ آلاف دولار غطاها البنك بسعر صرف بلغ ١١٧٨ دينارا للدولار الواحد.

واشارت النشرة الى ان المصارف الـ ١٥ المشاركة في المزاد لم تتقدم بعروض لبيع الدولار.

اختتام مؤتمر هيئة الاستثمار في أربيل

أربيل/ أصوات العراق

اختتمت في مدينة اربيل، الخميس، أعمال مؤتمر الهيئة الاستثمارية الأول لمحافظات العراق بمشاركة ١٥ مؤسسة استثمارية من كل انحاء العراق.

وأوضح المدير التنفيذي لمركز المشاريع الدولية الخاصة جون سيلفان: ان المؤتمر الذي اقامه المركز الدولي للمشاريع الخاصة (cips) بالتعاون مع مكتب القطاع الخاص في السفارة الأمريكية بالعراق في فندق شيراتون بأربيل، أختتم الخميس بعد أن شاركت فيه ١٤٠ شخصية من ١٥ مديرية خاصة بالاستثمار في مجمل محافظات العراق.

وأضاف أن الهدف من المؤتمر هو تحديد العيوب والنواقص والعقبات التي تقف أمام المؤسسات الاستثمارية في العراق وعلاجها بمواصفات عالمية، إضافة الى توحيد قوى جميع الدوائر الاستثمارية ووضع خطة مناسبة لجلب المستثمرين من خارج العراق وكيفية لعمل معهم".

أكثر من ٧١١ مليون دينار حجم التداول لآخر جلسات سوق العراق

بغداد/ قيس عيدان

شهدت جلسة سوق العراق للأوراق المالية ليوم الخميس الماضي وهي خامس جلسة تداول لشهر تشرين الأول الجاري تداول اسهم (٣٨) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٥١٦) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٧١١) مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ (٢٢٤) عقد تداول.

وقد تميز قطاع المصارف في الجلسة بتحقيقه أعلى نسبة تداول من حيث عدد الأسهم المتداولة (٩٦٪) وحجم التداول (٩٥٪) وحقق قطاع الزراعة المرتبة الثانية من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة (٢,٤٪) وحقق قطاع الفنادق المرتبة الثانية من حيث حجم التداول بنسبة (٢,٣٪) في حين تقاسمت باقي القطاعات نسب التداول، ولم يجر التداول على قطاع التأمين.

وقد تميزت الجلسة باستقرار المؤشر القياسي لقطاعي الاستثمار والخدمات على معدل نقاطه في الجلسة السابقة وانخفاض المؤشر القياسي لقطاعات المصارف بنسبة (٠,٠٥٥٦٪) والصناعة بنسبة (٠,٠٤٩٪) والفنادق بنسبة (٣,٨٨٢٪) والزراعة بنسبة (٠,٠٢٥٪).

وبهذا انخفض مؤشر السوق العام بنسبة (٤,٠٤٢٪) عندما اقفل على (٥٣,٢٩٢) نقطة . كما تم تنفيذ (١٧) عقد قاعة لغير العراقيين على اسهم شركات قطاعات المصارف والصناعة والفنادق وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها (١٢) مليون سهم بقيمة تجاوزت (٣٧) مليون دينار.

اقتصاديات الظل

غش للبيع واحتيال للترويج

هادي طعمة

بسبب تلكؤ العمل بالبطاقة الوقودية احتاج الناس الى الحصول على قنينة غاز واحدة، واشتدت الحاجة خصوصاً حينما دعت الحاجة الى تهيئة مبلغ ١٢-١٤ الف دينار ثمن القنينة الواحدة، فلم يجدوا، وظلوا في طول معاناة وتقنين استعمال الغاز الموجود في البيت وحبس الانفاس حيال اي خبر قد ينقله بصورة مفاجئة صوت من داخل البيت يعلن (نفاد الغاز) الا انهم دهمتهم بشكل مباغت فرحة عارمة كادت تطير بهم حالما جاءتهم ناقلة كبيرة تحمل اليهم قناني الغاز (المنشود)! وهي الى ذلك بسعر زهيد يقل بمقدار٦،٥و٨،٥الف دينارعن السعر السائد في الشارع المنفلت، وبعد لعلعة ومعمعة ،ذهب الذين حصلوا على القنينة (المرجوة) غانمين مسرورين بهذه (الغنيمة) الثمينة وما وفرته من مبالغ، ولكن.. يا فرحة ما تمت –على حد ما يقول المثل .ففرحتهم لم تطل او تدم، اذ تبين ان مدة اشتغال اوبالاحرى اشتعال ما فيها من غاز لا تتجاوز االثلاثة ايام الا قليلاً مما حدا هؤلاء المنكوبين الى التساؤل عما اذا هناك (محطة تعبئة غاز في سوق من اسواق الغش المشهورة) تعمل خارج مؤسسات وزارة النفط ؟!، وعما اذا كانت تعمل بترخيص خاص من احدى مؤسسات بيع الغش والاحتيال في ترويج هذه السعة المهمة التي لا يستغني عنها اي بيت او حتى تأجيلها، خاصة ونحن على ابواب الشتاء!!

إنشاء قرية زراعية عصرية شمال العمارة

ميسان/ وكالات

نقلت (أصوات العراق) عن معاون رئيس قسم الاستثمارات الزراعية في مديرية زراعة ميسان: تخصيص خمسة آلاف دونم من الأراضي الزراعية لإنشاء قرية زراعية عصرية شمال مدينة العمارة.

وأوضح ماجد جمعة الساعدي انه تم تخصيص خمسة آلاف دونم من الأراضي الزراعية لإنشاء قرية زراعية عصرية في منطقة نهر سعد (١٥ كم شمال مدينة العمارة) وستكون للمتفرغين من المهندسين والمرشدين الزراعيين والأطباء البيطريين.

وأشار إلى ان المشروع سيتضمن توزيع ٤٠ دونما من الأراضي الزراعية للمشمولين فضلا عن بناء ١٠٠ دار لكل متفرغ لم يشغل وظيفة حكومية. وأضاف أن المستفيد سيمنح قرضاً تشغيلياً لإقامة مشروع زراعي اومشروع للثروة الحيوانية ضمن المساحة المخصصة له.

وتتبع منطقة نهر سعد إداريا إلى ناحية كميت التي تبعد عن مركز محافظة ميسان مسافة ٢٥ كم شمالا وهي من المناطق الزراعية التي تتميز بخصوبة أراضيها واتساع رقعتها الزراعية.

باختصار

×قفزت الأسهم الأوروبية في أوائل المعاملات يوم الجمعة اقتداء بالمكاسب التي حققتها الأسهم الأمريكية والاسيوية مع اقبال المستثمرين على شراء أسهم البنوك التي انخفضت أسعارها بشدة.

×تراجع الدولار الأمريكي مقابل اليورو الأوروبي في أواخر المعاملات في طوكيو يوم الجمعة بعد أن هدأت حدة اقبال المستثمرين على شرائه طلبا للامان لاستثماراتهم وخفت قليلا حدة المخاوف بشأن القطاع المالي العالمي.

× نقلت صحيفة فاينانشال تايمز يوم الجمعة عن رئيس صندوق النقد الدولي قوله ان الصندوق مستعد لبذل كل مافي وسعه لمساعدة الاقتصادات الناشئة المعرضة للتأثر بالازمة المالية العالمية.

×قفزت اسعار النفط أكثر من ثلاثة دولارات يوم الجمعة منتعشة من أدنى مستوى لها في ١٣ شهرا دون ٧٠ دولارا بفعل انتعاشة متأخرة في وول ستريت وتزايد التنبؤات بخفض لانتاج منظمة اوبك.

×ارتفع مؤشر نيكي الرئيسي للاسهم اليابانية ٢,٨ في المئة في نهاية التعاملات يوم الجمعة بعد يوم من تكبده أكبر خسارة له منذ انهيار أسواق الاسهم عام ١٩٨٧ لكن المخاوف بشأن الاقتصاد حدت من مكاسب أسهم شركات التصدير مثل شركة كانون.

×قالت منظمة أوبك يوم الجمعة إن متوسط أسعار سلة خاماتها القياسية انخفض يوم الخميس إلى ٦٣,٣٤ دولار للبرميل من ٦٨,٥٨ دولار يوم الاربعاء.